

Distr.: General
26 September 2002
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماع الوزاري الثامن عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

وقد أصدر الاجتماع توصيات هامة وقرر عقد الاجتماع الوزاري التاسع عشر في بانغي، خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، في موعد يحدد لاحقا.

وإنني، باسم رئيس اللجنة، أحيل إليكم طيه التقرير الذي اعتمد لدى اختتام هذا الاجتماع (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرناند بوكري - كونو

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الموجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى
الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الوزاري الثامن عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

(بانغي، ٢٦-٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢)

- أولاً - إقرار جدول الأعمال
- عقد الاجتماع الوزاري الثامن عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - تقرير المكتب السابق المقدم من رئيسته
- ٤ - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا
- ٥ - التعاون الحكومي الدولي في الأمور الأمنية بين بلدان وسط أفريقيا
- ٦ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة
- (أ) إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا (COPAX)
- (ب) تنظيم العملية العسكرية لصون السلم "بيونغو ٢٠٠٣"
- (ج) إنشاء برلمان دون إقليمي
- (د) أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا
- (هـ) تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها في وسط أفريقيا
- (و) تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا
- وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو. وتغيبت أنغولا عن الاجتماع.
- وشارك في العمل أيضا ممثل لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- وقد تضمن حفل الافتتاح ما يلي:
- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، قرأها الجنرال لامين سيسسي، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- رسالة الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي، قرأها السفير نامادي دياوارا، المستشار السياسي الرئيسي للاتحاد الأفريقي؛
- رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قرأها الكولونيل ستانيسلاس هاكيزيماننا، مستشار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- وقد ألقى كلمة الافتتاح والكلمة الختامية سعادة غابرييال إدوار كويامبونو، وزير الدول ووزير البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والمسؤول عن الثقافة والفرانكفونية.

- (ز) تقييم تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة
- ٧ - إحاطة حول المشاورات الإقليمية المتعلقة بموضوع "المساواة والتنمية: مشاركة المرأة في وسط أفريقيا"
- ٨ - إقرار برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- ٩ - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية واعتماده
- ١٠ - موعد الاجتماع المقبل
- ١١ - مسائل أخرى
- ١٢ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثامن عشر

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

لدى افتتاح أعمال الدورة الوزارية، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالي:

الرئيس: جمهورية أفريقيا الوسطى

نائب الرئيس - الرئيس: غينيا الاستوائية

نائب الرئيس الثاني - الرئيس: الكونغو

المقرر: سان تومي وبرينسيبي

ثالثا - تقرير المكتب السابق المقدم من رئيسه

أحاطت اللجنة علما بتقرير المكتب السابق الذي قدمه سعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأنتت اللجنة على المكتب لما أبداه من حيوية وفعالية في تنفيذ الولايات التي أوكلت إليه في الاجتماعين الوزاريين السادس عشر والسابع عشر بشأن ما يلي:

- تنظيم المؤتمر دون الإقليمي المعني بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة في كينشاسا؛
- تنظيم اجتماع رؤساء الأركان في ليرفيل لاستعراض عملية بيونغو؛
- التوعية في بلدان المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بأهمية توقيع حلف التبادل والمساعدة والبروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛
- تنظيم الاجتماعين الوزاريين السابع عشر والثامن عشر؛
- الخطوات المتخذة لإطلاق الأنشطة المتعلقة بالمكتب دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للجنة الاستشارية.

رابعا - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

أنغولا

رحبت اللجنة بالتطور الإيجابي للوضع في أنغولا، ولا سيما التوقيع، في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، على مذكرة تفاهم لاتفاق إضافي لبروتوكول لوساكا لوقف الأعمال الحربية ولتسوية المسائل العسكرية العالقة.

وأنتت اللجنة على الحكومة الأنغولية لما بذلته من جهود جديرة بالثناء من أجل إيجاد الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في البلد.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في أنغولا، ولا سيما إزاء:

بوروندي

أعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء تردي الأحوال المعيشية للشعب البوروندي وتفاقم انعدام الأمن في هذا البلد بسبب استمرار المجموعات المسلحة في شن هجمات ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية الاقتصادية.

وأشادت اللجنة بجهود فريق الوساطة وجهود بعض رؤساء الدول لتحقيق وقف إطلاق النار واستتباب الأمن في بوروندي، وشجعت هؤلاء الرؤساء على مواصلة بذل الجهود في إطار عملية أروشا للسلام.

ورحبت اللجنة بإنشاء المؤسسات الانتقالية بصورة تدريجية وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية وكافة البورونديين الذين يسعون إلى تحقيق سلام دائم.

ودعت اللجنة بلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، وبخاصة بلدان منطقة البحيرات الكبرى، إلى الضغط على المجموعات المسلحة حتى تُبرم اتفاقاً لوقف إطلاق النار، وإلى مساعدة البورونديين على إقرار السلام عن طريق الحوار والمصالحة، وإلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة مباشرة وغير مباشرة للمتمردين.

ووجهت اللجنة نداءً ملحاً إلى جميع الحركات المسلحة من أجل وقف القتال فوراً والانضمام إلى عملية أروشا للسلام والدخول بحسن نية في مفاوضات من أجل تحقيق وقف كامل ومبكر لإطلاق النار.

وحثت اللجنة جميع الأطراف البوروندية على العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام إلى بوروندي، بما يتيح التطبيق الكامل لاتفاق أروشا للسلام.

ووجهت اللجنة نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي، وخاصة إلى الأطراف المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، من

- وجود عدد كبير من الأشخاص المشردين الذين يواجهون مشاكل سوء التغذية وسوء التغطية الصحية؛

- تدهور أحوال معيشة السكان بشكل مأساوي في المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

1 وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية لتقديم المساعدة إلى السكان المشردين وشجعت الحكومة على مواصلة إصلاح الهياكل الأساسية وإزالة مخيمات العبور وتوطين الأشخاص المشردين وتقديم المعونة الإنسانية.

وأعربت اللجنة عن ترحيبها بأنه تم، بموجب قرار لمجلس الأمن مؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، إنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا التي أنيطت بها ضمن جملة أمور مساعدة الأطراف على تنفيذ بروتوكول لوساكا ومساعدة الحكومة الأنغولية على ما يلي:

- تعزيز حقوق الإنسان؛
- الاضطلاع بعملية إزالة الألغام البرية؛
- تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات المستضعفة؛
- كفالة إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمسرحين؛
- تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتحضير للانتخابات.

ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى تحقيق زيادة كبيرة في المعونة التي يقدمها إلى الحكومة الأنغولية للتخفيف من معاناة شعبها الذي راح ضحية للحرب، ولدعم عملية السلام. واقترحت اللجنة ضرورة أن يستمر إيلاء الأولوية لأنشطة توطيد السلم، مثل تسريح المحاربين السابقين وإعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وحتت اللجنة مجددا نيجيريا على الامتثال الكامل للتدابير المؤقتة للحماية التي أمرت بها المحكمة في حكمها الصادر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ ودعت الطرفين إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يعرقل الحكم النهائي للمحكمة. ودعت اللجنة البلدين إلى احترام هذا الحكم مهما كانت طبيعته ورحبت بالالتزامات التي تعهدت بها الكامبيرون في هذا الصدد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي في الأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد الأزمات المتكررة التي تفجرت في هذا البلد عقب محاولة الانقلاب التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ والتمرد الذي قاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الجنرال السابق بوزيزي، الرئيس السابق لأركان القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتجدد حالة التوتر على الحدود بين الجمهورية وبعض جيرانها.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لعودة الهدوء إلى البلاد التي تشهد مواصلة الحوار السياسي بين السلطات والمعارضة والعودة التدريجية للاجئين المدنيين والعسكريين وأحاطت علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتجاوز حالة انعدام الأمن وشجعته على إتمام عملية نزع السلاح وإعادة هيكلة القوات المسلحة.

وأعربت اللجنة، مع ذلك، عن قلقها إزاء هشاشة الأوضاع الأمنية التي يرجع سببها الرئيسي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة وأنشطة العصابات وقطاع الطرق وإزاء مسألة اللاجئين العسكريين الذين عادوا إلى البلاد واستمرار التوتر على الحدود مع تشاد.

كما أبدت اللجنة قلقها إزاء الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى والمتمثلة على

أجل تقديم دعم كاف إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام وإلى تحسين ظروف عيش الشعب البوروندي، وخاصة من خلال التطبيق الفعال للالتزامات التي أعلنت في باريس وجنيف في المؤتمرات التي عقدها المانخون بشأن بوروندي.

الكامبيرون

أشادت اللجنة بجو السلم والاستقرار السائد في الكامبيرون.

وأعربت عن ارتياحها إزاء:

- إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية في حو اتسم بالهدوء؛
 - الجهود المبذولة من قبل الحكومة الكامبيرونية في إطار مواصلة الحملة ضد الفساد والجريمة والجريمة المنظمة وكذلك تعزيز المكاسب المحرزة في مجال حقوق الإنسان؛
 - سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الحكومة الكامبيرونية حيال البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية.
- وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة من طرف الوفد الكامبيروني فيما يتعلق بمسألة باكاسي ودعت الطرفين مجددا إلى تفادي أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر في انتظار قرار محكمة العدل الدولية التي لجأت إليها الكامبيرون للبت في مسألة الحدود البرية والبحرية بينها وبين جمهورية نيجيريا الاتحادية.

وإذ تكرر اللجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والبلدان الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكامبيرون ونيجيريا، وبانتظار قرار من محكمة العدل الدولية، فإنها تلتمس من هذه الأخيرة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالفصل في القضية المعروضة عليها.

جمهورية الكونغو

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي الذي طرأ على الأوضاع العامة في الكونغو التي اتسمت منذ إجراء الحوار الوطني الشامل لجميع الأطراف بتحسّن الأوضاع العامة في مجالي السلم والأمن وبالعودة التدريجية للاجئين والمشردين داخليا واستمرار جمع الأسلحة الحربية وعملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإجراء الانتخابات العامة في جو ساد فيه الهدوء.

وأحاطت علما بانتهاء المرحلة الانتقالية في ٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ وأعربت عن ارتياحها لإرساء المؤسسات المتخضّعة عن العمليات الانتخابية المختلفة الذي بدأ بتنصيب غرفتي البرلمان وتقلّد الرئيس المنتخب، فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، مهامه. وأشادت بتصميم الحكومة الجديدة على مكافحة الفساد والعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأعربت اللجنة، بالرغم من ذلك، عن قلقها إزاء الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها مؤخرا في منطقة بول وضواحي برازافيل جماعات مسلحة والتي تهدد السلام الذي استتب بعد سنوات عديدة من المواجهات الدامية التي خلفت موتى في العديد من الأسر وتسببت في أعمال تخريب كبيرة.

كما أبدت قلقها إزاء الصعوبات المالية التي تصطدم بها عمليات جمع الأسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وكذلك إزاء الصعوبات التي يواجهها اللاجئون والمشردون داخليا. وقد وجهت، بالتالي، نداء ملحا إلى المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للكونغو حتى يتسنى له مواجهة تلك التحديات واستعادة السلم الدائم والظروف المواتية لتحقيق التنمية قائمة على الانسجام.

الخصوص في التأخر في صرف المرتبات والمعاشات التقاعدية والمنح وإزاء الصعوبات التي تعترض تطبيق برنامج إعادة هيكلة القوات المسلحة.

وأعربت، بالإضافة إلى ذلك، عن أسفها لأن جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تفتقر إلى برنامج رسمي للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ولم تستفد من أي مساعدة في مجال الميزانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وكررت في هذا الصدد نداءها الملح إلى المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز بتقديم الدعم المالي اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى كي تتمكن من تجاوز مصاعبها المالية الخطيرة لأن ذلك يشكل شرطا أساسيا لتحقيق السلم والتنمية.

وأشارت اللجنة إلى أن المسؤولية الأولى عن تحسين الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع على عاتق أبناء هذا البلد وبناته، لا سيما زعمائه السياسيين. وحثت اللجنة هؤلاء الزعماء على إيلاء مزيد من التركيز للحوار والتسامح والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا والنظام الدستوري وذلك لضمان تحقيق التنمية.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لانعقاد اللجنة المختلطة للتعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانغي، وقد أتاح ذلك تعزيز التعاون بين البلدين وتسوية مسألة تحديد وترسيم الحدود المشتركة. وقد أبدت اللجنة قلقها إزاء الحوادث المميتة التي شهدتها الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأعربت عن ارتياحها لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق والتقييم مؤلفة من كل من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومالي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة إلى عين المكان بغرض إيجاد تسوية دائمة للخلاف وتطبيع العلاقات بين البلدين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

كما أعربت عن ارتياحها للقاءات التي جرت بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جنوب أفريقيا وتوقيع زعمي البلدين في بريتوريا يوم ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ لاتفاق سلام اعتبر بشكل عام خطوة هامة في اتجاه إيجاد تسوية دائمة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتناشد اللجنة المجتمع الدولي المساعدة في تطبيق ذلك الاتفاق، لا سيما ما يتعلق منه بمسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة توطينها وإدماجها وسحب جميع الجيوش الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كامل ومنظم.

وتطالب الأطراف التي لم تقم بذلك بعد بفك الاشتباك في المواقع الدفاعية الجديدة طبقا لخطة كامبالا وخطط هراري الفرعية المتعلقة بفك الاشتباك وإعادة الانتشار.

وتوجه اللجنة في الختام نداء ملحا إلى المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم دعمه لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويوفر مساعدة كافية للسكان المتضررين من الحرب وأن يستجيب بسخاء للنداء الذي وجهته الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال الشؤون الإنسانية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٢. وطلبت إلى جميع الأطراف أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول في أمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين.

غابون

أعربت اللجنة عن سرورها بجو السلم والاستقرار السياسي السائد في غابون وأحاطت علما بالتوافق السياسي الذي حصل مؤخرا بين الأغلبية والمعارضة الرامي إلى تعزيز الديمقراطية في البلاد.

أحاطت اللجنة علما مرة أخرى بالشواغل الأساسية لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنصب على:

- الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما المذابح التي شهدتها كيسانغاني وبونيا مؤخرا؛
- إخلاء مدينة كيسانغاني بسرعة من القوات العسكرية؛
- تواصل الانتهاكات للسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها؛
- استمرار معارك تشارك فيها قوات المتمردين وجماعات مسلحة أخرى في شرقي البلاد وشمالها الشرقي، والمواجهات العرقية، وتدهور الحالة الإنسانية، وتحركات الجيوش في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في انتهاك لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كامبالا وخطط هراري الفرعية؛
- استمرار النهب المنتظم والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في الجزء المحتل من الجمهورية.

ووجهت اللجنة نداء إلى جميع الأطراف باحترام كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعربت عن ارتياحها لاستمرار الاتصالات بجميع الأطراف الكونغولية عن طريق المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة، السيد مصطفى نياسي، بغرض التوصل إلى اتفاق شامل.

وأحاطت اللجنة علما بإعلان رواندا عن انتهاء عملية فك اشتباك جنودها في المواقع الدفاعية الجديدة التي أوكلت إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سان تومي وبرينسيبي

أعربت اللجنة عن ارتياحها لجو السلم والاستقرار السائد في سان تومي وبرينسيبي ولترسيخ عملية الديمقراطية في البلاد. كما أعربت عن ارتياحها لسياسة حسن الحوار التي تنتهجها حكومة سان تومي وبرينسيبي تجاه بلدان المنطقة الفرعية.

تشاد

أعربت اللجنة عن ارتياحها لمواصلة عملية إرساء الديمقراطية في تشاد والسير العادي للمؤسسات. وشجعت الزعيم التشادي فخامة الرئيس إدريس ديبي على مواصلة الحوار مع مختلف حركات المعارضة.

وأعربت عن سرورها بالجهود التي تبذلها الحكومة التشادية في سبيل عودة المنفيين السياسيين، بمن فيهم رئيس الدولة السابق الجنرال فيليكس مالوم، وتطبيق اتفاق السلام المبرم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في طرابلس بين الحكومة وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد.

وبالإضافة إلى ذلك، حثت الحكومة التشادية وحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد على استئناف تطبيق اتفاق السلام الموقع في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بغرض تعزيز السلم والاستقرار خدمة للمصلحة العليا للشعب التشادي.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الحوادث الدموية التي شهدتها الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأبدت ارتياحها لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق والتقييم مؤلفة من كل من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومالي والاتحاد

وإذ تشير إلى التوصيات الخاصة الصادرة عن الاجتماع الوزاري السابع عشر المعقود في كينشاسا من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، فإن اللجنة أعادت التأكيد على ضرورة مواصلة وضع اتفاقية دون إقليمية بشأن الاتجار بالأطفال واستغلالهم.

غينيا الاستوائية

أعربت اللجنة عن ارتياحها لجو السلم والاستقرار السائد في غينيا الاستوائية. وأحاطت علما مع الارتياح بمواصلة عملية إرساء الديمقراطية في غينيا الاستوائية.

ففي هذا السياق، وبعد مشاورات جرت بين الأحزاب السياسية المرخص لها والمعترف بها في البلاد، أعلن في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ المرسوم الرئاسي المتعلق ببدء عملية تعداد سكاني للناخبين بغرض إجراء الانتخابات الرئاسية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ طبقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

رواندا

أعربت اللجنة عن ارتياحها لجو السلم والاستقرار السائد في رواندا.

وأبدت ارتياحها للتوقيع مؤخرا على اتفاق سلام بين زعمي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يبشر بقرب انتهاء الصراع الدائر بين البلدين.

وناشدت البلدين العمل بصدق على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إطار ذلك الاتفاق.

وأشادت اللجنة باعتقال بعض دول المنطقة الفرعية لمرتكبي أعمال الإبادة في رواندا ووجهت نداء ملحا إلى الدول الأخرى في المنطقة بالحذو حذوها لكي تتم معاقبة الجرمين المسؤولين عن أعمال الإبادة في رواندا.

- تدريب وإعادة تدريب رعايا المنطقة في ميادين الشرطة القضائية والدفاع وحفظ النظام والأمن في مراكز التدريب في الكاميرون؛
- اتفاق السلام المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين رئيسي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- انعقاد اللجنة المختلطة للتعاون بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٢؛
- الزيارة التي قام بها إلى مالابو في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وزير الدولة للعلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون حاملا رسالة من الزعيم الكاميروني إلى نظيره رئيس غينيا الاستوائية؛
- اعتقال السلطات الأنغولية للجنرال السابق بيزيمونغو المتهم بارتكاب أعمال الإبادة في رواندا؛
- تنظيم دوريات نهرية مختلطة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو؛
- تنظيم دوريات مختلطة على الحدود بين قوات الأمن في بلدان وسط أفريقيا؛
- لقاءات للتنسيق بين السلطات الإدارية والعسكرية في المناطق الحدودية لإزالة التوترات فيما بين السكان وتعزيز الثقة؛
- اجتماعات قمة عقدت بين بلدان وسط أفريقيا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن المسائل الأمنية.
- وقد أبدت اللجنة قلقها البالغ إزاء استمرار الجريمة المنظمة وانعدام الأمن في بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما ظاهرة "قطاع الطرق". وأوصت بتكثيف تبادل المعلومات وتنظيم عمليات مشتركة على نطاق واسع

الأفريقي والأمم المتحدة إلى عين المكان لإيجاد تسوية دائمة للخلاف وتطبيع العلاقات بين البلدين.

خامسا - التعاون الحكومي الدولي في مجال الأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بتكثيف الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في إطار التعاون في مجال الأمن التي تهدف أساسا إلى إزالة التوترات ومحاربة حالات انعدام الأمن في المناطق الحدودية وتسهيل تبادل الآراء بين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

ونظرا لما تتسم به معظم المشاكل الأمنية في المنطقة الفرعية من طابع يتعدى الحدود الوطنية، وللحاجة إلى معالجتها بطريقة مشتركة ومنسقة، أوصت اللجنة مجددا بإلحاح بمواصلة التعاون والحوار فيما بين قوات الأمن في بلدان وسط أفريقيا، لا سيما في إطار الاجتماعات الدورية وتنظيم العمليات المشتركة.

ورحبت اللجنة بما يلي:

- اجتماع القمة الثلاثي الأنغولي - الغابوني - الكونغولي المعقود في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في بوانت موار بخصوص المسائل الأمنية؛
- الدوريات المختلطة التي تشارك فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو وأنغولا لمراقبة الحدود؛
- إيفاد بعثة لتقصي الحقائق والتقييم مؤلفة من كل من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومالي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

أن تقدم إلى رواندا جميع الوثائق المتعلقة بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا لتمكين هذا البلد من الشروع في تنفيذ الإجراءات الضرورية ذات الصلة.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لاعتماد رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للنظام الداخلي للهيئات التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا المتمثلة في لجنة الدفاع والأمن، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا.

وفيما يتعلق بآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، قررت اللجنة تأكيد ضرورة إجراء دراسة تساعد على تقدير تكاليف وأنماط التنفيذ. وطلبت إلى أمانة اللجنة أن تعين خبيراً استشارياً للقيام بهذه الدراسة.

وتقرر أن تقوم الأمانة بجمع معلومات أولية لدى إدارة الشؤون السياسية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولدى الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة غابون، يمكن إثراؤها عن طريق مساهمات البلدان الأعضاء في اللجنة ولتستخدم في صياغة الاختصاصات التي ستقدم إلى الخبير الاستشاري.

باء - أنشطة مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمه سعادة السفير تيفيرا شياول كيدانيكال، مدير المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا بشأن أنشطة هذه المؤسسة.

ورحبت اللجنة بما يلي:

- عقد مؤتمر لوزراء العدل ورؤساء المحاكم العليا في دول وسط أفريقيا بشأن موضوع "تقديم التقارير

لمكافحة هذه الآفة. وأوصت بضرورة عقد اجتماع رفيع المستوى بخصوص المسألة يهدف بصفة خاصة إلى وضع إطار قانوني ملائم للتعاون في هذا المجال.

وشددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين أجهزة الأمن في مختلف بلدان المنطقة في مكافحة التجارة عبر الحدود بالمركبات المسروقة.

وإذ تشير اللجنة إلى الأهمية التي يكتسبها البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وميثاق المساعدة المتبادلة وميثاق عدم الاعتداء المبرمين بين بلدان وسط أفريقيا، أوصت المكتب بأن يقوم بلفت انتباه البلدان التي لم توقع و/أو تصادق بعد على هذين الصكين إلى ضرورة قيامها بذلك.

وإدراكاً من اللجنة لضرورة تدعيم التعاون في مجال السلام والأمن في المنطقة الفرعية، فقد ناشدت البلدان التي لم توقع على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية المبرم في ياوندي في نيسان/أبريل ١٩٩٩ خلال اجتماع لجنة رؤساء الشرطة في بلدان وسط أفريقيا، أن تتخذ التدابير اللازمة للإسراع بتوقيع ذلك النص وكفالة فعاليته التامة.

سادسا - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية

ألف - إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا

طلبت اللجنة إلى البلدان التي صدقت على النصوص التي تنظم إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وميثاق المساعدة المتبادلة لحالة صكوك التصديق ذات الصلة إلى البلد الوديع، أي غابون، وحثت البلدان التي لم تقم بذلك بعد على اتخاذ التدابير الضرورية للتصديق على هذين الصكين القانونيين قبل الاجتماع الوزاري المقبل. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

ورحبت أيضا اللجنة باعتماد رؤساء دول البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لبروتوكول يتعلق بإنشاء شبكة للبرلمانيين في وسط أفريقيا، وذلك خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في مالابو في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ووجهت اللجنة نداء إلى البلدان الأعضاء في اللجنة للتصديق سريعا على هذا البروتوكول.

دال - تنظيم تمارين عسكرية على صيانة السلم بين بلدان وسط أفريقيا (بيونغو ٢٠٠٣)

قررت اللجنة تأكيد التزامها بتنظيم تمارين عسكرية على صيانة السلم يشترك فيها قوات هذه الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ورحبت اللجنة بقرار رواندا المشاركة في هذه العملية. وفي هذا الصدد، قررت رواندا المشاركة بمبلغ خمسين مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، وذلك وفقا لتقسيم التكاليف المقررة في كينشاسا خلال الاجتماع الوزاري السابع عشر.

ورحبت اللجنة بالعرض الذي قدمته الكامبيرون بالعمل على نقل القوات التشادية وقوات أفريقيا الوسطى للمشاركة في هذه العملية.

وتم تفويض المكتب بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة بالاضطلاع بالجوانب التقنية للعمليات المتعلقة "بتجميع القوات" وتقديم طلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة للحصول على دعم مادي إضافي من الجهات المانحة.

وطلبت اللجنة إلى غابون إبلاغ مكتب اللجنة مواعيد الحصول على المساعدة التقنية من الأمم المتحدة.

موجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان" في ياوندي يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛

- قيام السيدة ميرى روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومعالي الوزير فرانسوا - غزافيي نغويو وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية في جمهورية الكامبيرون بافتتاح المركز على هامش المؤتمر المذكور أعلاه؛

- تقديم منح دراسية لمتدربين لتحسين مستواهم؛

- توقيع مذكرة تفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ تتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية؛

- إنشاء موقع على الشبكة بهدف نشر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وعرض مدير المركز على اللجنة مشروع قرار بشأن أنشطة المركز لإحالاته إلى الوفود الدائمة في نيويورك وتقديمه للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

جيم - إنشاء برلمان دون إقليمي

أبلغت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة بزيادة عدد البرلمانيين المقرر من ٥٠ عضوا إلى ٥٥ عضوا بهدف أخذ مشاركة رواندا في إدارة البرلمان دون الإقليمي في الاعتبار.

ورحبت اللجنة بالمعلومات المتعلقة بوضع حجر الأساس لمقر البرلمان دون الإقليمي في مالابو وجرى الاحتفال بحضور سعادة السيد آنج فيليكس باتاسي، الرئيس الحالي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا.

واو - النظر في تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي بشأن اللاجئيين والمشردين في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالمعلومات الواردة من البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر المعقود في بوجمبورا في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ورحبت اللجنة بوجه خاص بقيام العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية بوضع إطار قانوني ينظم حالة اللاجئيين والجهود التي تبذلها حكومات كثيرة في بلدان المنطقة دون الإقليمية لتشجيع مواطنيها اللاجئيين في البلدان المجاورة على العودة إلى ديارهم.

ووجهت اللجنة نداء إلى المجتمع الدولي وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين بوجه خاص لتقديم مزيد من المساعدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي تواجه صعوبات تتعلق بتدفقات اللاجئيين.

زاي - النظر في تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر دون الإقليمي بشأن حماية المرأة والأطفال في الصراعات المسلحة في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالمعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر المعقود في كينشاسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وإذ تعترف اللجنة بأن النساء والأطفال هم أول الضحايا في الصراعات المسلحة وأنهم يقومون بدور رئيسي في البحث عن حلول للصراعات، فقد أوصت مجددا البلدان الأعضاء بالعمل على إشراكهم في الوفود للمشاركة في مختلف الاجتماعات.

وأوصت بوجه خاص البلدان التي تستضيف الاجتماعات المذكورة بإشراك النساء والأطفال في وفودها.

ونظرا لأن المواعيد المتعلقة بعقد الاجتماع الأول للتخطيط حددت أصلا في بداية أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة إرجاء هذه الموعد إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

هاء - النظر في تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع

أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالمعلومات الواردة من البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر دون الإقليمي بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع المعقود في نجامينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ورحبت أيضا بإنشاء العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية لهياكل مسؤولة عن تنسيق مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والجهود التي تبذلها الدوائر الأمنية في هذه البلدان لجمع الأسلحة غير المشروعة وتدميرها وتوعية السكان بالمخاطر الناشئة على حيازة الأسلحة النارية.

وأوصت اللجنة بتكثيف التعاون بين دوائر الأمن في بلدان المنطقة في مجال مكافحة التداول غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

ووجهت أيضا نداء لتقديم المزيد من المساعدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية بهدف تنفيذ ربط برامج نزع أسلحة قدماء المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وهي برامج تساعد على الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة المتداولة.

وطلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء إبلاغ الأمانة المعلومات اللازمة للاتصال بمراكز التنسيق الوطنية المكلفة بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

- الاجتماع الوزاري التاسع عشر، آذار/مارس ٢٠٠٣ في بانغي، وسيحدد الموعد لاحقاً.
- الاجتماع الوزاري العشرون، آب/أغسطس ٢٠٠٣، مالابو، وسيحدد الموعد لاحقاً.
- تنفيذ التمرينات العسكرية "بيونغو ٢٠٠٣"، في الفترة من ١٠ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، غابون.

تاسعا - النظر في مشروع القرار بشأن أنشطة اللجنة الاستشارية واعتماده

- نظرت اللجنة في مشروع القرار بشأن أنشطتها واعتمده. وسيقدم القرار إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وطلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء إصدار تعليمات لممثليها الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك لتقديم الدعم الكامل لاعتماد مشروع القرار المذكور بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة.

عاشرا - موعد انعقاد الاجتماع المقبل

- قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري التاسع عشر في بانغي في آذار/مارس ٢٠٠٢، وسيحدد الموعد لاحقاً.

حادي عشر - مسائل أخرى

- أجرى أعضاء اللجنة تبادلاً مثمراً للآراء مع الأمانة بشأن إمكانيات ترشيد جدول أعمال اجتماعاتها وبشأن الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة.
- وحثت اللجنة الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها بانتظام في الصندوق الاستئماني الخاص بهدف تمويل أنشطتها.

سابعاً - جلسة إحاطة بشأن المشاورة الإقليمية المتعلقة بموضوع "المساواة والتنمية: مشاركة المرأة في وسط أفريقيا"

أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالإحاطة التي قدمتها السيدة مامبلا مابونغا سكرتيرة اللجنة بشأن المشاورة دون الإقليمية التي عقدت في دوالا من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ونظم هذه المشاورة التي تهدف إلى وضع خطة عمل إقليمية للسنتين المقبلتين صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة بالتعاون مع اللجنة.

وبحثت المشاورة المواضيع التالية: تأنيث الفقر والتكنولوجيات الجديدة؛ السلام والأمن؛ تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥؛ حقوق الإنسان ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحكم الرشيد ومشاركة المرأة في أجهزة صنع القرار.

ثامناً - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

اعتمدت اللجنة برنامج العمل التالي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣:

- إجراء دراسة عن آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا.
- حلقة عمل بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وسجل النفقات العسكرية، وسيحدد موعد ومكان الانعقاد في وقت لاحق.
- حلقة دراسية بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في أفريقيا، وسيتم تحديد مكان وموعد الانعقاد في موعد لاحق.

وأعرب المشاركون في نهاية الأمر عن ارتياحهم للمناخ الجيد الذي ساد طيلة فترة إنجاز أعمالهم، وتقدموا بالشكر إلى فخامة الرئيس آنج فيليكس باتاسي رئيس جمهورية أفريقيا، وإلى حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية خلال فترة إقامتهم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

حرر في بانغي ، في ٣٠ آب/اغسطس ٢٠٠٢
